

Publication	Al Borsa
Date	January 11, 2017
Circulation	60,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	Gov't decides on drug price hikes Thursday
Page	04
Reporter	Abdel Razek Al-Shuekhi , Mostafa Fahmy

الحكومة تحسم أزمة رفع أسعار الأدوية المزمنة.. غداً

شركات: اتفاق مع وزير الصحة على ضم بعض المستحضرات الأساسية لقرار الزيادة بنسب محددة



أحمد عماد الدين



«صحة النواب» تعترض على مخالفة بنود الإخطار

وتحذر الحكومة من ظهور «سعرين» للأدوية



جمال الليثي

طلبت وزارة الصحة بإستثناء الأدوية المزمنة من قرار زيادة الأسعار وأنها متمسكة بالأمر. وأضاف المشد لهالبورصة، أن اللجنة حذرت الوزارة من ظهور أزمة جديدة حال تطبيق قرار زيادة الأسعار على المستحضرات التي سيتم إنتاجها بعض صدور قرار رفع الأسعار، والأمر سيتربح عليه تسعير المستحضر نفسه بسعرين مختلفين.

عبدالرازق الشويخي ومصطفى فهمي

تتجه لزيادة أسعار بعض الأدوية المزمنة المستحقة للزيادة.

وقالت المصادر، إن عدداً كبيراً من شركات الأدوية المحلية والأجنبية قدمت قوائم تحوي أدوية مزمنة، بالمخالفة للإخطار الحكومي، وستتم اتخاذ قرار بشأنهم.

وأبدت لجنة الصحة بمجلس النواب، اعتراضها على ضم الأدوية المعالجة للأمراض المزمنة لقرار زيادة أسعار الأدوية بعد أن تم استبعادها قبل أيام. وقال سامي المشد، عضو اللجنة، إن اللجنة

المزمنة التي ليس لها بديل محلي، ولم يوضح موقف الأدوية المزمنة التي لها بدائل.

وأرسلت وزارة الصحة إخطاراً قبل أيام لشركات الأدوية لإرسال قوائم تضم 15% من الأدوية المحلية و20% من الأدوية الأجنبية لتحريك أسعارها، واشترطت عدم تقديم الشركات أدوية معالجة للأمراض المزمنة ضمن القوائم، لكن الشركات لم تلتزم بالإخطار.

ونقلت «البورصة» عن مصادر بإدارة الصيدلة التابعة لوزارة الصحة الأحد الماضي، أن الوزارة

تحسم وزارة الصحة والسكان، غداً الخميس، أزمة تحريك أسعار بعض الأدوية المزمنة استجابة لمطالب غرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات ورابطة الشركات الأجنبية في مصر.

وقالت مصادر بغرفة صناعة الدواء، إن الشركات توصلت لاتفاق مع وزير الصحة أحمد عماد الدين، لتحريك أسعار بعض الأدوية المزمنة فيراير المقبل. ووافق مجلس الوزراء قبل أيام على مقترح قدمته وزارة الصحة، يتم بمقتضاه رفع أسعار 15% من الأدوية المحلية و20% من الأدوية الأجنبية وفق شرائح سعرية متفاوتة تتراوح بين 30 و50%، مع استبعاد الأدوية المعالجة للأمراض المزمنة.

وأثار بند استبعاد الأدوية المزمنة من قرار رفع الأسعار جدلاً واسعاً بين وزارة الصحة والشركات، خاصة بعد إعلان الأخيرة أن البند لم يكن ضمن الاتفاق الموقع بين الوزارة والشركات قبل تقديمه لمجلس الوزراء.

وأوضحت المصادر، أن الغرفة أبلغت وزارة الصحة ضرورة تحريك أسعار بعض الأدوية المزمنة لضمان استمرار الشركات في إنتاجها.

وقال جمال الليثي، عضو غرفة صناعة الدواء ورئيس شركة المستقبل للصناعات الدوائية: «موضوع الأدوية المزمنة أخذ أكثر من حجمه.. الهدف من تحريك الأسعار توفير الدواء للمريض وعدم تحريك أسعار الأدوية يعني صعوبة توفيرها للمرضى».

وطالب الليثي وزارة الصحة بالموافقة على تحريك نسبة تتراوح بين 1 و3% من الأدوية المزمنة التي تنتجها كل شركة بعد أدنى، وعدم الإصرار على استبعادها من قرار تحريك الأسعار.

وقال مصدر بوزارة الصحة لهالبورصة، إن وزارة الصحة لن تتخذ قراراً بتحريك أسعار الأدوية